

معيار المحاسبة الدولي 41 الزراعة

الهدف

هدف هذا المعيار هو تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي.

النطاق

- 1 يجب أن يُطبق هذا المعيار للمحاسبة عما يلي عندما تكون متعلقة بالنشاط الزراعي:
- (أ) الأصول الحيوية، باستثناء النباتات المثمرة؛
- (ب) المنتج الزراعي عند نقطة الحصاد؛
- (ج) المنح الحكومية المشمولة بالفقرات 34 و35.
- 2 لا ينطبق هذا المعيار على:
- (أ) الأرض المتعلقة بالنشاط الزراعي (أنظر معيار المحاسبة الدولي 16 "العقارات والآلات والمعدات" ومعيار المحاسبة الدولي 40 "العقارات الاستثمارية").
- (ب) النباتات المثمرة المتعلقة بالنشاط الزراعي (أنظر معيار المحاسبة الدولي 16). وبالرغم من ذلك، ينطبق هذا المعيار على المنتج الذي ينمو على تلك النباتات المثمرة.
- (ج) المنح الحكومية المتعلقة بالنباتات المثمرة (أنظر معيار المحاسبة الدولي 20 "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية").
- (د) الأصول غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي (أنظر معيار المحاسبة الدولي 38 "الأصول غير الملموسة").
- (هـ) أصول حق الاستخدام الناتجة من استئجار أرض تتعلق بنشاط زراعي (أنظر المعيار الدولي للتقرير المالي 16 "عقود الإيجار").
- 3 يطبق هذا المعيار على المنتج الزراعي، وهو الإنتاج المحصود من الأصول الحيوية للمنشأة، عند نقطة الحصاد. وبعدئذ، يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 2 "المخزون" أو معيار آخر مناسب للتطبيق. ومن ثم، فإن هذا المعيار لا يتناول تصنيع المنتج الزراعي بعد الحصاد، على سبيل المثال، تحويل العنب إلى عصير من قبل أحد مصنعي العصير الذي قام بزراعة العنب. ففي حين أن مثل هذا التصنيع قد يكون امتداداً منطقياً وطبيعياً للنشاط الزراعي، وأن الأحداث التي تقع قد تحمل بعض التشابه مع التحول الحيوي، إلا أن مثل هذا التصنيع لا يندرج ضمن تعريف النشاط الزراعي الوارد في هذا المعيار.
- 4 يقدم الجدول أدناه أمثلة على الأصول الحيوية، والمنتج الزراعي، والمنتجات التي هي نتاج التصنيع بعد الحصاد:

| الأصول الحيوية | المنتج الزراعي | المنتجات التي هي نتاج التصنيع بعد الحصاد |
|------------------------|----------------------|--|
| الغنم | الصوف | الغزل، السجاد |
| الأشجار في مزرعة أخشاب | الأشجار المقطوعة | الألواح، ونشارة الخشب |
| ماشية الألبان | الحليب | الجبن |
| الأبقار | الذبائح | النقانق، لحم الأبقار المصنع |
| نباتات القطن | القطن المحصود | الخيوط والملابس |
| قصب السكر | القصب المحصود | السكر |
| نباتات التبغ | الأوراق المقطوفة | التبغ المصنع |
| شجيرات الشاي | الأوراق المقطوفة | الشاي |
| كرمات العنب | العنب المقطوف | العصير |
| أشجار الفاكهة | الفاكهة المقطوفة | الفاكهة المصنعة |
| نخيل الزيت | الفاكهة المقطوفة | زيت النخيل |
| أشجار المطاط | عصارة الشجر المحصودة | منتجات المطاط |

بعض النباتات، على سبيل المثال، شجيرات الشاي، وكرمات العنب، ونخيل الزيت، وأشجار المطاط، تستوفي -عادة- تعريف نبات مثمر وتقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 16. وبالرغم من ذلك، فإن المنتج الذي ينمو على النباتات المثمرة، على سبيل المثال، أوراق الشاي، والعنب، وثمر نخيل الزيت ولبن الشجر، يقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 41.

التعريفات

التعريفات المتعلقة بالزراعة

- 5 تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة:
- النشاط الزراعي** هو إدارة المنشأة للتحويل الحيوي وحصاد الأصول الحيوية بغرض بيعها أو بغرض تحويلها إلى منتج زراعي أو إلى أصول حيوية إضافية.
- المنتج الزراعي** هو الإنتاج المحصود من الأصول الحيوية للمنشأة.
- النبات المثمر** هو نبات حي:
- (أ) يستخدم في إنتاج أو توريد منتج زراعي؛
- (ب) يُتوقع أن يتحمل المنتج لأكثر من فترة واحدة؛
- (ج) لديه احتمال بعيد أن يتم بيعه على أنه منتج زراعي، باستثناء مبيعات الخردة العرضية.
- الأصل الحيوي** هو حيوان حي أو نبات.
- التحول الحيوي** يشمل عمليات النمو، والتدهور، والإنتاج، والتكاثر التي تسبب تغيرات نوعية أو كمية في الأصل الحيوي.
- تكاليف البيع** هي التكاليف الإضافية التي تعزى بشكل مباشر -إلى استبعاد أصل، باستثناء تكاليف التمويل وضرائب الدخل.
- مجموعة أصول حيوية** هي تجميع للحيوانات الحية أو النباتات المتشابهة.
- الحصاد** هو فصل المنتج عن الأصل الحيوي أو إنهاء العمليات الحيوية للأصل الحيوي.
- 15 لا يُعد مايلي نباتات مثمرة:
- (أ) النباتات المزروعة إلى أن تحصد على أنها منتج زراعي (على سبيل المثال، أشجار يتم تنميتها لاستخدامها كخشب)؛
- (ب) النباتات المزروعة لإنتاج منتج زراعي عندما يكون هناك أكثر من احتمال بعيد أن المنشأة سوف -أيضاً - تحصد وتبيع النبات على أنه منتج زراعي، بخلاف مبيعات الخردة العرضية (على سبيل المثال، الأشجار التي يتم زراعتها لأجل ثمارها وخشبها)؛
- (ج) المحاصيل السنوية (على سبيل المثال، الذرة والقمح).
- 5ب عندما لا تعد تستخدم النباتات المثمرة لتحمل منتجاً فإنه قد يتم قطعها وبيعها على أنها خردة، على سبيل المثال، لتستخدم على أنها حطب. إن مثل مبيعات الخردة العرضية تلك لا تمنع النبات من استيفاء تعريف نبات مثمر.
- 5ج المنتج الذي ينمو على النباتات المثمرة يُعد أصلاً حيوياً.
- 6 يشمل النشاط الزراعي نطاقاً متنوعاً من الأنشطة؛ على سبيل المثال، تربية الماشية، وزراعة الغابات، والمحاصيل السنوية أو المعمرة، وزراعة البساتين والمزارع، وزراعة الزهور وتربية الأحياء المائية (بما في ذلك تربية الأسماك). وتوجد سمات معينة مشتركة ضمن هذا التنوع:
- (أ) **القدرة على التغيير.** الحيوانات الحية والنباتات قادرة على التحول الحيوي.
- (ب) **إدارة التغيير.** تسهّل الإدارة التحول الحيوي من خلال تعزيز، أو على الأقل تثبيث، الظروف اللازمة لكي تحدث العملية (على سبيل المثال، مستويات المغذيات، والنداوة، ودرجة الحرارة، والخصوبة، والضوء). تميز مثل هذه الإدارة النشاط الزراعي عن الأنشطة الأخرى. فعلى سبيل المثال، لا يُعد الحصاد من مصادر لا تتم إدارتها (مثل صيد السمك في المحيطات أو قطع الأشجار في الغابات) نشاطاً زراعياً.
- (ج) **قياس التغيير.** يتم قياس ومتابعة التغيير في النوعية (على سبيل المثال، الميزة الوراثية، والكثافة، والنضج، والغلاف الدهني، والمحتوى البروتيني، وقوة الألياف) أو الكمية (على سبيل المثال، النسل، والوزن، والمتر المكعب، وطول الألياف أو قطرها، وعدد البراعم) الذي أحدثه التحول الحيوي أو الحصاد كوظيفة إدارية روتينية.

- 7 ينتج عن التحول الحيوي الأنواع التالية من النتائج:
- (أ) تغييرات في الأصل من خلال (1) النمو (زيادة في كمية أو تحسن في نوعية حيوان أو نبات)، أو (2) التدهور (انخفاض في كمية أو ترددي في نوعية حيوان أو نبات)، أو (3) التكاثر (إنتاج حيوانات حية أو نباتات إضافية)؛ أو
- (ب) إنتاج منتج زراعي مثل عصارة الشجر وأوراق الشاي والصوف والحليب.

تعريفات عامة

- 8 تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة:
- المبلغ الدفترى* هو المبلغ الذي به يتم إثبات الأصل في قائمة المركز المالي.
- القيمة العادلة* هي الثمن قد يتم استلامه مقابل بيع أصل، أو الذي قد يتم دفعه مقابل تحويل التزام، في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. (أنظر المعيار الدولي للتقرير المالي 13 "قياس القيمة العادلة")
- المنح الحكومية* هي كما تم تعريفها في معيار المحاسبة الدولي 20.
- 9 [حُذفت]

الإثبات والقياس

- 10 يجب على المنشأة أن تثبت أصلاً حيوياً أو منتجاً زراعياً عندما، و فقط عندما:
- (أ) تسيطر المنشأة على الأصل نتيجة لأحداث سابقة؛
- (ب) يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل سوف تتدفق إلى المنشأة؛
- (ج) يمكن قياس القيمة العادلة للأصل أو تكلفته بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- 11 في النشاط الزراعي، يمكن أن يبرهن على السيطرة، على سبيل المثال، من الملكية القانونية للماشية ووضع العلامات التجارية على الماشية أو بخلاف ذلك وسمها عند الاقتناء، أو الولادة، أو الفطام. ويتم تقويم المنافع المستقبلية - عادة - عن طريق قياس الصفات العضوية المهمة.
- 12 يجب أن يتم قياس الأصل الحيوي، عند الإثبات الأولي وفي نهاية كل فترة تقرير، بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، باستثناء الحالة الموضحة في الفقرة 30 حيث لا يمكن قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- 13 يجب أن يتم قياس المنتج الزراعي المحصود من الأصول الحيوية للمنشأة بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع عند نقطة الحصاد. ويكون مثل هذا القياس هو التكلفة في ذلك التاريخ عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي 2 "المخزون" أو معيار آخر مناسب للتطبيق.
- 14 [حُذفت]
- 15 يمكن تيسير قياس القيمة العادلة لأصل حيوي أو منتج زراعي من خلال تجميع الأصول الحيوية أو المنتج الزراعي وفقاً للصفات المهمة، على سبيل المثال، وفقاً للعمر أو النوعية. وتختار المنشأة تلك الصفات المقابلة للصفات المستخدمة في السوق على أنها أساس للتسعير.
- 16 تبرم المنشآت - غالباً - عقوداً لبيع أصولها الحيوية أو محصولها الزراعي في تاريخ مستقبلي. ولا تُعد الأسعار التعاقدية بالضرورة - ملائمة لقياس القيمة العادلة، نظراً لأن القيمة العادلة تعكس ظروف السوق الحالية التي في ظلها سيدخل المشترون والبائعون المشاركون في السوق في معاملة. ونتيجة لذلك، لا يتم تعديل القيمة العادلة للأصل الحيوي أو المنتج الزراعي بسبب وجود عقد. وفي بعض الحالات، قد يكون عقد بيع أصل حيوي أو منتج زراعي عقداً خاسراً، كما تم تعريفه في معيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة". وينطبق معيار المحاسبة الدولي 37 على العقود الخاسرة.
- 17 [حُذفت]
- 21
- 22 لا تُدرج المنشأة أي تدفقات نقدية لتمويل الأصول، أو الضرائب، أو إعادة إنشاء الأصول البيولوجية بعد الحصاد (على سبيل المثال، تكلفة إعادة زرع الأشجار بعد الحصاد - في غابة مزروعة).
- 23 [حُذفت]

- 24 قد تقارب التكلفة في بعض الأحيان -القيمة العادلة، وتحديداً عندما:
- (أ) يكون قد حدث تحول حيوي طفيف منذ تكبد التكلفة الأولية (على سبيل المثال، الشتلات التي زُرعت - مباشرة -قبل نهاية فترة التقرير أو الماشية المقتناة حديثاً)؛ أو
- (ب) لا يُتوقع أن يكون تأثير التحول الحيوي على السعر ذا أهمية نسبية (على سبيل المثال، النمو الأولي في دورة إنتاج مدتها 30 سنة لمزرعة صنوبر).

25 تكون الأصول الحيوية -غالباً -ملتزمة عضوياً بالأرض (على سبيل المثال، الأشجار في غابة مزروعة). وقد لا تكون هناك سوق منفصلة للأصول الحيوية التي تكون ملتزمة بالأرض ولكن قد توجد سوق نشطة للأصول المؤتلفة كحزمة واحدة، أي الأصول الحيوية، والأرض البكر، والتحسينات على الأرض. ويمكن للمنشأة أن تستخدم المعلومات المتعلقة بالأصول المؤتلفة لتقيس القيمة العادلة للأصول الحيوية. على سبيل المثال، يمكن أن يتم طرح القيمة العادلة للأرض البكر والتحسينات على الأرض من القيمة العادلة للأصول المؤتلفة للوصول إلى القيمة العادلة للأصول الحيوية.

المكاسب والخسائر

- 26 يجب أن يتم إدراج المكسب أو الخسارة الناشئة عند الإثبات الأولي لأصل حيوي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، والناشئة عن تغير في القيمة العادلة للأصل الحيوي مطروحاً منها تكاليف البيع، ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها.
- 27 قد تنشأ خسارة عند الإثبات الأولي لأصل حيوي، نظراً لأن تكاليف البيع يتم طرحها عند تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف بيع الأصل الحيوي. وقد ينشأ مكسب عند الإثبات الأولي لأصل حيوي، مثلاً عند ولادة عجل.
- 28 يجب أن يتم إدراج المكسب أو الخسارة الناشئة عند الإثبات الأولي للمنتج الزراعي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها.
- 29 قد ينشأ المكسب أو الخسارة عند الإثبات الأولي للمنتج الزراعي كنتيجة للحصاد.

عدم القدرة على قياس القيمة العادلة -بطريقة يمكن الاعتماد عليها

30 هناك افتراض بأنه يمكن قياس القيمة العادلة للأصل الحيوي بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وبالرغم من ذلك، يمكن دحض ذلك الافتراض فقط -عند الإثبات الأولي للأصل الحيوي الذي لا تتاح له أسعار سوق معلنة، وللذي يتقرر بشكل واضح أن القياسات البديلة لقيمه العادلة لا يمكن الاعتماد عليها. في مثل هذه الحالة، فإنه يجب أن يتم قياس ذلك الأصل الحيوي بتكلفته مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط. وبمجرد أن يصبح من الممكن قياس القيمة العادلة لمثل ذلك الأصل الحيوي -بطريقة يمكن الاعتماد عليها - فإنه يجب على المنشأة أن تقيسه بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. وبمجرد أن يستوفي أصل حيوي غير متداول الضوابط ليصنف على أنه محتفظ به للبيع (أو يتم إدراجه ضمن مجموعة استبعاد تم تصنيفها على أنها محتفظ بها للبيع) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة"، فإنه يُفترض أن القيمة العادلة يمكن قياسها -بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

31 يمكن دحض الافتراض الوارد في الفقرة 30 فقط -عند الإثبات الأولي. وتستمر المنشأة التي قامت -سابقاً -بقياس أصل حيوي بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع في قياس الأصل الحيوي بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع إلى حين استبعاده.

32 في جميع الحالات، تقيس المنشأة المنتج الزراعي عند نقطة الحصاد بقيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. ويعكس هذا المعيار وجهة النظر بأن القيمة العادلة للمنتج الزراعي عند نقطة الحصاد يمكن دائماً قياسها -بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

33 لتحديد التكلفة، ومجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الهبوط، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان معيار المحاسبة الدولي 2، ومعيار المحاسبة الدولي 16، ومعيار المحاسبة الدولي 36 "الهبوط في قيمة الأصول".

المنح الحكومية

- 34 يجب أن يتم إثبات المنحة الحكومية غير المشروطة المتعلقة بأصل حيوي مقياس بقيمته العادلة مطروحا منها تكاليف البيع ضمن الربح أو الخسارة، عندما، و فقط عندما، تصبح المنحة الحكومية مستحقة التحصيل.
- 35 إذا كانت المنحة الحكومية المتعلقة بأصل حيوي مقياس بقيمته العادلة مطروحا منها تكاليف البيع مشروطة، بما في ذلك عندما تتطلب منحة حكومية من المنشأة عدم مزاوله نشاط زراعي معين، فإنه يجب على المنشأة أن تثبت المنحة الحكومية ضمن الربح أو الخسارة عندما، و فقط عندما، يتم استيفاء الشروط المرتبطة بالمنحة الحكومية.
- 36 تتنوع أحكام وشروط المنح الحكومية. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب منحة من منشأة أن تعمل بالزراعة في موقع بعينه لمدة خمس سنوات وتتطلب من المنشأة أن ترد كامل المنحة إذا عملت بالزراعة لمدة أقل من خمس سنوات. في هذه الحالة، لا يتم إثبات المنحة ضمن الربح أو الخسارة إلا بعد مرور السنوات الخمس. بالرغم من ذلك، إذا كانت شروط المنحة تسمح بأن يتم الإبقاء على جزء منها وفقاً للوقت الذي انقضى، فإن المنشأة تُثبت ذلك الجزء ضمن الربح أو الخسارة مع مرور الوقت.
- 37 ينطبق معيار المحاسبة الدولي 20، عندما تتعلق منحة حكومية بأصل حيوي مقياس بتكلفته مطروحا منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هيوط (أنظر الفقرة 30).
- 38 يتطلب هذا المعيار معالجة مختلفة عن معيار المحاسبة الدولي 20، عندما تتعلق المنحة الحكومية بأصل حيوي مقياس بقيمته العادلة مطروحا منها تكاليف البيع أو عندما تتطلب المنحة الحكومية من المنشأة عدم مزاوله نشاط زراعي بعينه. ينطبق معيار المحاسبة الدولي 20 فقط -على منحة حكومية متعلقة بأصل حيوي مقياس بتكلفته مطروحا منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هيوط.

الإفصاح

- 39 [خُذت]
- عام
- 40 يجب على المنشأة أن تفصح عن مجموع المكسب أو الخسارة الناشئة خلال الفترة الحالية عند الإثبات الأولي للأصول الحيوية والمنتج الزراعي وعن التغيير في القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع للأصول الحيوية.
- 41 يجب على المنشأة أن تقدم وصفاً لكل مجموعة من الأصول الحيوية.
- 42 يمكن للإفصاح المطلوب بموجب الفقرة 41 أن يأخذ شكل وصف سردي أو كمي.
- 43 تُشجع المنشأة على تقديم وصف كمي لكل مجموعة من الأصول الحيوية، مع التمييز بين الأصول الحيوية للاستهلاك والأصول الحيوية للإنتاج أو بين الأصول الحيوية مكتملة النمو والأصول الحيوية في طور النماء، بحسب ما هو مناسب. فعلى سبيل المثال، يمكن للمنشأة أن تفصح عن المبالغ الدفترية للأصول الحيوية للاستهلاك والأصول الحيوية للإنتاج بحسب المجموعة. ويمكن للمنشأة -بالإضافة إلى ذلك -أن تقسم تلك المبالغ الدفترية بين الأصول مكتملة النمو والأصول في طور النماء. يوفر هذا التمييز معلومات قد تكون مفيدة في تقييم توقيت التدفقات النقدية المستقبلية. وتفصح المنشأة عن أساس إجراء أي من مثل هذا التمييز.
- 44 الأصول الحيوية للاستهلاك هي تلك التي سيتم حصادها على أنها منتج زراعي أو يبيعها على أنها أصول حيوية. من الأمثلة على الأصول الحيوية للاستهلاك الماشية بقصد إنتاج اللحوم، والماشية المحتفظ بها للبيع، والأسماك في المزارع، والمحاصيل مثل الذرة والقمح، والمنتج الذي ينمو على النبات المثمر والأشجار التي تتم زراعتها لأجل الخشب. أما الأصول الحيوية للإنتاج فهي التي بخلاف الأصول الحيوية للاستهلاك، على سبيل المثال، الماشية التي يُنتج منها الحليب، وأشجار الفاكهة التي يتم حصاد الفاكهة منها. لا تُعد الأصول الحيوية للإنتاج منتجاً زراعياً، ولكنها، بدلا من ذلك، يتم الاحتفاظ بها لتحمل منتج.
- 45 يمكن تصنيف الأصول الحيوية إما على أنها أصول حيوية مكتملة النمو أو أصولاً حيوية في طور النماء. الأصول الحيوية مكتملة النمو هي تلك التي قد حققت مواصفات قابلة للحصاد (للأصول الحيوية للاستهلاك) أو تكون قادرة على تحمل موسم حصاد منتظمة (للأصول الحيوية للإنتاج).

- 46 يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي، إذا لم يُفصح عنه في مكان آخر ضمن المعلومات المنشورة مع القوائم المالية:
- (أ) طبيعة أنشطتها التي تنطوي على كل مجموعة من الأصول الحيوية؛
- (ب) القياسات غير المالية أو التقديرات للكميات المادية لـ:
- (1) كل مجموعة من الأصول الحيوية للمنشأة في نهاية الفترة؛
- (2) محصول المنتج الزراعي خلال الفترة.
- 47- [خُذفت]
- 48
- 49 يجب على المنشأة أن تفصح عن:
- (أ) وجود أصول حيوية تكون ملكيتها مقيدة، والمبالغ الدفترية لها، والمبالغ الدفترية للأصول الحيوية المرهونة كضمان للالتزامات.
- (ب) مبلغ الارتباطات لتطوير أو اقتناء أصول حيوية؛
- (ج) استراتيجيات إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي.
- 50 يجب على المنشأة أن تعرض مطابقة للتغيرات في المبلغ الدفترية للأصول الحيوية بين بداية ونهاية الفترة الحالية. ويجب أن تشمل المطابقة:
- (أ) المكسب أو الخسارة الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع؛
- (ب) الزيادات بسبب المشتريات؛
- (ج) النقص الذي يعزى إلى مبيعات وأصول حيوية مُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع (أو المدرجة ضمن مجموعة استبعاد تم تصنيفها على أنها محتفظ بها للبيع) وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي 5؛
- (د) النقص بسبب الحصاد؛
- (هـ) الزيادات الناتجة عن تجميع أعمال؛
- (و) صافي فروق أسعار الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالية إلى عملة عرض مختلفة، وعن ترجمة عملية أجنبية إلى عملة عرض المنشأة معدة التقرير؛
- (ز) التغيرات الأخرى.
- 51 يمكن أن تتغير القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف بيع أصل حيوي بسبب كل من التغيرات العضوية والتغيرات السعرية في السوق. يُعد الإفصاح المنفصل عن التغيرات العضوية والسعرية مفيداً في تقويم أداء الفترة الحالية والتوقعات المستقبلية، تحديداً عندما تكون هناك دورة إنتاجية أطول من سنة واحدة. وفي مثل هذه الحالات، تُشجع المنشأة على الإفصاح، بحسب المجموعة أو خلاف ذلك، عن مبلغ التغير في القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع المُدرج ضمن الربح أو الخسارة بسبب التغيرات العضوية وبسبب التغيرات السعرية. تُعد هذه المعلومات - بشكل عام - أقل فائدة عندما تكون الدورة الإنتاجية أقل من سنة واحدة (على سبيل المثال، عند تربية الدجاج أو زراعة محاصيل الحبوب).
- 52 ينتج عن التحول الحيوي عدد من أنواع التغير العضوي - النمو، والتدهور، والإنتاج، والتكاثر، وكل منها قابل للرد والقياس. ولكل من هذه التغيرات العضوية علاقة مباشرة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية. ويُعد - أيضاً - أي تغير في القيمة العادلة لأصل حيوي بسبب الحصاد تغيراً عضوياً.
- 53 يكون النشاط الزراعي - غالباً - عرضة لمخاطر المناخ، والمرض، والمخاطر الطبيعية الأخرى. وإذا وقع حدث ينشأ عنه بند دخل أو مصروف ذو أهمية نسبية، فإنه يتم الإفصاح عن طبيعة ومبلغ ذلك البند وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية". وتشمل أمثلة مثل هذا الحدث تفشي مرض خطير، وفيضان، وجفاف أو صقيع شديد، وانتشار الحشرات.

إفصاحات إضافية عن الأصول الحيوية حيثما لا يمكن قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها

54 إذا كانت المنشأة تقيس الأصول الحيوية بتكلفتها مطروحا منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط (أنظر الفقرة 30) في نهاية الفترة، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي لمثل هذه الأصول الحيوية:

- وصف للأصول الحيوية؛
- توضيح لماذا لا يمكن قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها؛
- إذا كان ممكناً، نطاق التقديرات التي يُرجح بدرجة كبيرة - أن تقع ضمنها القيمة العادلة؛
- طريقة الاستهلاك المستخدمة؛
- الأعمار الانتاجية أو معدلات الاستهلاك المستخدمة؛
- إجمالي المبلغ الدفئري ومجمع الاستهلاك (المجمع مع مجمع خسائر الهبوط) في بداية الفترة ونهايتها.

55 إذا قامت المنشأة، خلال الفترة الحالية، بقياس أصول حيوية بتكلفتها مطروحا منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط (أنظر الفقرة 30)، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن أي مكسب أو خسارة مثبتة عند استبعاد مثل هذه الأصول الحيوية ويجب أن تفصح المطابقة المطلوبة بموجب الفقرة 50 عن المبالغ المتعلقة بمثل هذه الأصول الحيوية بشكل منفصل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن المطابقة المبالغ التالية المدرجة ضمن الربح أو الخسارة والمتعلقة بتلك الأصول الحيوية:

- خسائر الهبوط؛
- عكس خسائر الهبوط؛
- الاستهلاك.

56 إذا أصبحت القيمة العادلة لأصول حيوية مقاسة -سابقاً- بتكلفتها مطروحا منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط قابلة للقياس بطريقة يمكن الاعتماد عليها خلال الفترة الحالية، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي لتلك الأصول الحيوية:

- وصف للأصول الحيوية؛
- توضيح لماذا أصبحت القيمة العادلة قابلة للقياس بطريقة يمكن الاعتماد عليها؛
- أثر التغيير.

المنح الحكومية

57 يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي فيما يتعلق بالنشاط الزراعي الذي يشمل هذا المعيار:

- طبيعة المنح الحكومية المثبتة في القوائم المالية، وحدودها؛
- الشروط غير المستوفاة والاحتمالات الأخرى المرتبطة بالمنح الحكومية؛
- الانخفاض الكبير المتوقع في مستوى المنح الحكومية.

تاريخ السريان والتحول

58 يصبح هذا المعيار سارياً على القوائم المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2003 أو بعده. ويُشجع على التطبيق الأبعد. وإذا قامت المنشأة بتطبيق هذا المعيار للفترات التي تبدأ قبل 1 يناير 2003، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.

59 لا يضع هذا المعيار أي مقتضيات تحول محددة. وتتم المحاسبة عن تطبيق هذا المعيار وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

60 عدلت الفقرات 5، 6، و17، و20، و21 وحذفت الفقرة 14 بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" المصدر في مايو 2008. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات -بأثر مستقبلي- للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا قامت المنشأة بتطبيق التعديلات لفترة أبكر، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.

- 61 عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 13، المصدر في مايو 2011، الفقرات 8، و15، و16، و25، و30 وحذف الفقرات 9، و17-21، و23، و47، و48. يجب على المنشأة تطبيق هذه التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 13.
- 62 عدل "الزراعة: النباتات المثمرة (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 41)، المصدر في يونيو 2014، الفقرات 1 - 5، 8، 24، و44 وأضاف الفقرات 15 - 5 ج و63. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016 أو بعده. ويُسمح بالتطبيق الأيكر. إذا طبقت المنشأة تلك التعديلات على فترة أبكر، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات -بأثر رجعي- وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8.
- 63 في فترة التقرير التي يتم فيها تطبيق "الزراعة: النباتات المثمرة" (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 41) لأول مرة لا يلزم المنشأة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 28(و) من معيار المحاسبة الدولي 8 للفترة الحالية. وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة أن تعرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 28(و) من معيار المحاسبة الدولي 8 لكل فترة معروضة سابقة.
- 64 عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 16، المصدر في يناير 2016م الفقرة 2. يجب على المنشأة تطبيق هذا التعديل عندما تقوم بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16.